فيقضى من ماله إن غنم بعد رقه وان زال
ملكه عنه بالرق فيأسا للرق على الموت فان
غنم قبل رقه او معه لم يقض منه فان لم يكن
له مال او لم يقض منه بقي في ذمته الى ان يعتق
فيطالب به وخرج بزيادتي لغير حربي الحربي
كدين حربي على مثله ورق من عليه الدين
بل او رب الدين فيسقط ولو رق رب الدين
وهو على غير حربي لم يسقط ولو كان الحربي على مثله
دين معاوضة كبيع وقرض ثم عصم احدهما
بإسلام او امان مع الاخر او دونه لم يسقط
لالتزامه بعقد وخرج بالمعاوضة دين
الاتلاف ونحوه كالغصب فيسقط لعدم التزامه
ولان سبب الدين ليس عقدا يستدام ولا يتقيد
بعصمة المتلف وتقييد الروضة كأصلها
به لبيان محل الخلاف وكالحربي مع مثله اذا
عصم احدهما الحربي مع المعصوم اذا عصم
الحربي في حكمي المعاوضة والاتلاف ولتعبيري
بما ذكر اولى من قوله ولو اقترض حربي من حربي
الى اخره وما أخذ منهم اي من اهل الحرب
بلا

بلا رضى من عقار او غيره بسرقة او غيرها
غنيمة بخمسة الا السلب خمسها لاهله
والباقي للآخذ تنزيلا لدخوله دارهم ولتقريره
بنفسه منزلة القتال والمراد بالعقار العقار
المملوك اذ الموات لا يملكونه فكيف يتملك
عليهم صرح به المرجاني واطلاقي لما ذكر اولى
من تقييده بآخذه من دار الحرب وكذا ما
وجد ملتقطة مما يظن انه لهم فهو غنيمة لك
وان امكن كونه لمسلم بان كان بمسلم وجب
تعريفه لعموم الامر بتعريف اللقطة ويعرفه
سنة الا ان يكون حقيرا كسائر اللقطات وبعد
تعريفه يكون غنيمة والعبيد ولو اغنيا
او لغير اذن الامام لانهم حقهم بعد اي بعد
انقضاء الحرب بسط على سبيل الاباحة
لا التمليك في غنيمة قبل اختيار تملكها
بدار حرب وان لم يعرفها ما يأتي وفي العود
منها الى عمران غيرها كدارنا ودار اهل الذمة
فتعبيري بما ذكر اولى من تقييده بدارهم اي
الكفار ولعمران الاسلام فان كان الجهاد في دارنا

Copyright © King Saud University